المجلس الوطني لحقوق الإنسان
Conseil national des droits de l'Homme

شعبة الإعلام والتواصل
Département communication

المملكة المغربية
Royaume du Maroc

# LE CNDH DANS LA PRESSE NATIONALE

## المجلس الوطني لحقوق الإنسان في الصحافة الوطنية

28/04/2015

مجموعة 117 تنظم وقفة إحتجاجية أمام مقر اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون

Equipemedia Sahara

S'abonner 3 223

10 vues

Ajouter à Partager Plus

0 1

Ajoutée le 27 avr. 2015

مجموعة 117 تنظم وقفة إحتجاجية أمام مقر اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان العيون

https://www.youtube.com/watch?v=cYHvHcybD7c

# "حقوق الإنسان" ينظم يومًا دراسيًا لادماج المهاجرين في المغرب

الثلاثاء ,28 إبريل / نيسانGMT03:34 2015Share

ادريس اليزمي

الرباط . واس

تنظم اللجنة المديرية لحقوق الإنسان في بني ملال – خريبكة، بشراكة مع جامعة "السلطان مولاي سليمان" يومًا دراسيًا حول موضوع "سياسة إدماج المهاجرين في المغرب: الحصيلة والآفاق"، الثلاثاء، في مدينة بني ملال.

ويهدف اللقاء إلى المساهمة في النقاش العمومي بين مختلف الفاعلين المؤسساتيين، ومنظمات المجتمع المدني حول السياسة الجديدة للهجرة واللجوء في المغرب.

وسيتمحور هذا اليوم الدراسي حول المواضيع الآتية: السياسة الجديدة للهجرة واللجوء في المغرب الحصيلة والآفاق، الإطار القانوني والمؤسساتي للهجرة واللجوء، تجارب المجتمع المدني في مسلسل التسوية وإدماج المهاجرين، كما يشهد اللقاء توقيع اتفاق شراكة وتعاون بين اللجنة المديرية لحقوق الإنسان في بني ملال – خريبكة وجامعة "السلطان مولاي سليمان" تهدف إلى تعزيز التعاون بين الطرفين فيما يتصل بالنهوض بالتدريب العالي في مجال حقوق الإنسان، وتدعيم الحقوق الثقافية والاشتغال على الذاكرة الجماعية للجهة.

كما تهم تنظيم مبادرات مشتركة في مجال التعريف بالمبادئ الدولية لحقوق الإنسان وبالآليات الدولية والوطنية لحماية حقوق الإنسان، فضلًا عن التعاون في مجال تقوية قدرات الفاعلين في مجال حماية حقوق الإنسان والنهوض بها.

يذكر أنّ المجلس الوطني لحقوق الإنسان، كان أصدر في أيلول/سبتمبر 2013 خلاصة تقريره حول الهجرة الذي دعا فيه الفاعلين المعنيين إلى العمل بشكل مشترك من أجل بلورة وتنفيذ سياسة عمومية فعلية في مجال الهجرة، ضامنة لحماية الحقوق ومرتكزة على التعاون الدولي وقائمة على إدماج المجتمع المدني.

ويشار إلى أنّ هذا التقرير الذي تفاعلت مع الحكومة ووضعت سياسية جديدة في مجال الهجرة تعتمد، وفقًا للتوجيهات الملكية، على مقاربة شمولية وإنسانية تلتزم بمقتضيات القانون الدولي وتتبنى التعاون متعدد الأطراف، وشكلت أولى مراحل هذه السياسة الإعلان عن انطلاق عملية تسوية استثنائية لوضعية فئات من المهاجرين الموجودين في وضعية غير قانونية، بناءً على جملة من المعايير، فضلًا عن تنصيب اللجنة الوطنية لتتبع ملفات التسوية ودراسة الطعون.

http://www.emiratesvoice.com/education/reports-and-investigations/%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D9%86%D8%B8%D9%85-%D9%8A%D9%88%D9%85%D9%8B%D8%A7-%D8%AF%D8%B1%D8%A7%D8%B3%D9%8A%D9%8B%D8%A7-%D9%84%D8%A7%D8%AF%D9%85%D8%A7%D8%AC-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%86-%D9%81%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%BA%D8%B1%D8%A8.html

الاتحاد الاشتراكي
جريدة يومية



# اجتماعية | بأكاديميات الدارالبيضاء الكبرى – دكالة عبدة – الشاوية ورديغة تشخيص واقع «أندية التربية على المواطنة» بالمؤسسات التعليمية

لحسن بنطالب
4/27/2015

استنادا إلى الاستراتيجية التي سطرها المجلس الوطني لحقوق الإنسان في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان ،وخاصة داخل المؤسسات التعليمية ، واستحضارا لاتفاقية الشراكة المبرمة بين المجلس الوطني لحقوق الإنسان ووزارة التربية الوطنية والتكوين المهني بتاريخ 14 دجنبر 2014 ، وكذا اتفاقية الشراكة الموقعة بين اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الدار البيضاء – سطات ، والأكاديميات الجهوية للتربية الوطنية والتكوين المهني – الدار البيضاء الكبرى ، دكالة عبدة ، الشاوية ورديغة ، عملت اللجنة الجهوية على وضع خطة هادفة في مجال التربية على حقوق الإنسان من خلال تفعيل أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان على مستوى 16 نيابة للتربية والتعليم بالمؤسسات التعليمية التابعة للجهات الثلاث وفي مرحلة لاحقة عملت اللجنة الجهوية على رصد وتتبع واقع أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان مما مكنها من وضع تقييم بعد عملية التشخيص وإعداد تقرير حول واقع أندية التربية على المواطنة في شقيه النظري والتطبيقي وعرضه للمساءلة في جلسة أشغال المنتدى الجهوي الأول الذي نظم يوم الجمعة 24 أبريل 2015 .

عملية التشخيص لواقع أندية التربية على المواطنة استهدفت 16 نيابة و490 مؤسسة تعليمية للثانوي الإعدادي والثانوي التأهيلي بالأكاديميات الجهوية الثلاث ، أكاديمية جهة الدار البيضاء الكبرى ، وأكاديمية جهة الشاوية ورديغة ، وأكاديمية جهة دكالة عبدة ، ومكنت من فتح نقاش لأول مرة حول موضوع أندية التربية على حقوق الإنسان ، تم من خلاله الوقوف على الإكراهات والصعوبات التي تعترض خلق أو تفعيل أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان داخل المؤسسات التعليمية .

مليكة أكنا مديرة أكاديمية جهة الدار البيضاء الكبرى تناولت من خلال عرضها الذي توزع حول ثلاثة مداخل : 1 – أهمية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان ومؤسسات التنشئة الاجتماعية وعلى رأسها المؤسسات التعليمية . 2 – الشراكة التي عقدتها الأكاديمية مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان وآفاق تطويرها. 3 – الرهانات التي تطرحها التربية على المواطنة وحقوق الإنسان . وختمت العرض بالإشارة إلى أربع إشكاليات تطرحها تجربة النوادي داخل المؤسسات التعليمية في مقدمتها إشكالية المأسسة .

الناجي شكري مدير أكاديمية دكالة عبدة أخبر الحضور بأن عدد أندية التربية على المواطنة وحقوق الإنسان يفوق حاليا 1000 ناد، ورغم انخراط المغرب في المنظومة الحقوقية عبر التصديق على العديد من الاتفاقيات الدولية وبملاءمة التشريعات الوطنية لهذه الاتفاقيات ، يقول مدير الأكاديمية ، ومع ذلك فقد ظلت بعض المراجع ومضامين الكتب المدرسية لاتساير هذه الدينامية وهذا الانخراط ، مما يطرح إشكالية المراقبة الشمولية والمندمجة على التربية على حقوق الإنسان في الوسط المدرسي التي يجب أن تصاحب الإصلاحات المتعددة التي عرفها قطاع التربية على حقوق الإنسان وقد يكون ذلك راجعا ، حسب منظوره،إلى تعدد المرجعيات في مجال التربية على حقوق الإنسان ، ثم إلى غياب التنسيق بين المتدخلين في هذا المجال . مدير أكاديمية دكالة عبدة أضاف أن هذا المنتدى المنظم من طرف اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان يشكل مناسبة لاقتراح بدائل والمساهمة في نقلها لتأثيث المشهد التربوي داخل المؤسسات التعليمية وغرس جذورها لجعلها ورشة للتدريب على ممارسة حقوق الإنسان .

اللقاء خلص إلى عدة توصيات منها :المطالبة بإغناء المكتبات المدرسية بالكتب والمراجع الحقوقية وجعلها رهن إشارة المدرسين والتلاميذ – تشجيع تأسيس الأندية التربوية وتفعيل الأندية ومأسستها – إيجاد دليل موحد لتأسيس وتسيير أندية المواطنة وحقوق الإنسان – تيسير سبل التنسيق بين الأندية لتبادل التجارب والخبرات – توفير فضاءات خاصة بأنشطة الأندية – وضع برامج ودورات لتكوين المؤطرين وأعضاء الأندية وتقوية قدراتهم – تمتيع الأساتذة المؤطرين والمشرفين على الأندية بجدول حصص مخفف – توفير الوثائق والأشرطة التقنية التي تهم مختلف مواضيع وقضايا حقوق الإنسان – إجراء مسابقات بين الأندية من شأنها تحفيز المتعلمين على البحث والانخراط في النادي .

# استنفار أمني بعد عودة 6 أعضاء من الشبيبة الإسلامية إلى المغرب

266811

**نزهة بركاوي**

عرف مطار محمد الخامس، أول أمس الأحد، استنفارا وإنزالا أمنيا كبيرا استعدادا لوصول ستة أعضاء من حركة الشبيبة الإسلامية من أتباع عبد الكريم مطيع، وهم مجموعة محمد عماجو ومن معه، والتي تتكون من عبد المجيد حليمي وحسن جبارة والحبيب ولاد وعبد السلام جمال الدين وأحمد شهيد وجامع ايشان، الذين كانوا يستقرون بفرنسا ودامت مدة نفيهم 30 سنة.

وكان الأعضاء الستة موضوع مذكرات بحث وطنية في قضيتي «أطلس أسني» سنة 1994، وإدخال السلاح إلى الجزائر سنة 1995، وقد تمت تسوية ملفهم بتدخل من وزير العدل، مصطفى الرميد، ومحمد الصبار، الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، وبعض محامي هؤلاء الأعضاء، الذين قضوا في المنفى قرابة 30 سنة.

ووصل الأعضاء الستة على متن الخطوط الجوية الفرنسية في الرحلة رقم DL1196 على الساعة الخامسة و39 دقيقة، وقد كان في استقبالهم أعضاء سابقون في الشبيبة الإسلامية، من أبرزهم عبد الرحيم مهتاد، بعد أن تمت تسوية ملفات الأعضاء الستة، حيث لن تطالهم أي متابعة قضائية بخصوص التهم التي كانت موجهة إليهم.

تتمة ص 4

# استنفار أمني بعد عودة 6 أعضاء من الشبيبة الإسلامية

266814

**نزهة بركاوي**

تتمة ص (01)

يذكر أن جميع الملفات تسير في طريق الطي النهائي نتيجة تدخل الأطراف الثلاثة في انتظار عودة جميع المنفيين الإسلاميين، والذين لا يتجاوز عددهم 50 فردا، ضمنهم المحكومون والمبحوث عنهم، بناء على تصفية قانونية لمجموعة من ملفات المنفيين الإسلاميين، وأنه ستفتح الأبواب أمام الراغبين في العودة في ملفات 1984 و1985.

ويشار إلى أن بعض الملازمين لعبد الكريم مطيع، تقول مصادر مطلعة، يرفضون العودة على أساس أن الصيغة التي تعتمدها وزارة العدل والحريات ناقصة، مطالبين بأن يتحرروا من أي تهديد أو ضغوط في حال عودتهم إلى المغرب، كما أنه «لم يتم اعتماد أي مقاربة لتعويض المنفيين عن الأضرار التي لحقت بهم وبأسرهم».

عودة 6 أعضاء دفعة واحدة.. والباقون لا متابعات ضدهم بمن فيهم عبد الكريم مطيع

# وزارة العدل تسقط كل القضايا ضد أعضاء الشبيبة الإسلامية بالتقادم

1662/15

■ منير أبو المعالي ■

ستة من أعضاء الشبيبة الإسلامية يعودون إلى المغرب بعد ثلاثين عاما من المنفى. ويتعلق الأمر بأعضاء صدرت في حقهم مذكرات بحث في عام 1985، عقب توقيف جماعة من الشبيبة الإسلامية في ملف الحكيم بلقاسم ومن معه، وفروا إلى الخارج»، بحسب ما يقول عبد الله العماري، دفاع المنتمين إلى الشبيبة الإسلامية. وبعودة هؤلاء، أول أمس الأحد، يؤكد المصدر ذاته، أن على باقي المعنيين بملف الشبيبة الإسلامية «الاستعداد لفعل الشيء نفسه، لأن قضاياهم جميعا سقطت بالتقادم، ولا شيء لدى السلطات ضدهم في الوقت الحالي، ولا يوجد ما يمنع من دخولهم المغرب».

وقال مصدر من المجلس الوطني لحقوق الإنسان، «إن مجلسة نسق عملية عودة الأشخاص الستة بمعية وزارة العدل والحريات، إذ ساعد كي لا يحدث أي شيء في العملية». فيما قال العماري لـ«أخبار اليوم»، إن وزارة العدل والحريات عثرت على مخرج في القانون لتسوية وضعية الأشخاص الستة، وغيرهم من المتابعين في قضايا ذات صلة بالشبيبة الإسلامية، عن طريق تقادم الآجال القانونية لمتابعاتهم». ويشار إلى أن الحكيم بلقاسم قد جرى الإفراج عنه بمقتضى عفو ملكي قبل أزيد من عشر سنوات (2004)، وكان محكوما بالإعدام.

وبالنسبة إلى الأشخاص الستة، فإن الأمر يتعلق بكل من وليد الحبيب، وستين جبارة، جامع اشاعن، حليمي عبد المجيد، رفاعي شوقي، اعماشو محمد، ويتحدر كل هؤلاء من أبي الجعد وشيشاوة وسيدي إفني. وقال العماري إن المعنيين بالعودة «لم يكن بمقدورهم مواجهة القضاء المغربي خلال المحاكمة أو بعدها بسبب قسوة الأحكام الصادرة في الملف، لاسيما أن المحكمة وزعت 14 حكما بالإعدام على المتابعين في تلك القضية، ولذلك بقوا لأزيد من ثلاثين عاما في المنفى».

ولم يستفد أي من هؤلاء المحسوبين ضمن الفارين من العدالة، من أي عفو ملكي طيلة الفترة التي تمت فيها تصفية ملف الحكيم بلقاسم من 1994 حتى 2004، بالرغم من الإفراج عن كافة المعتقلين. وبحسب العماري، فإن «أيا من هؤلاء العائدين لم تكن لديه أي مسؤولية في قيادة الشبيبة الإسلامية في عقد الثمانينيات، أو في الفترة التي توبعوا بها بالتهم المدرجة في ملف الحكيم بلقاسم، وإنما كانوا أعضاء عاديين، أصابهم الخوف من هول الأحكام الصادرة في حقهم، فقرروا الهروب والمنفى».

وعاش الأشخاص الستة في فرنسا، حيث تمكنوا من الحصول على الجنسية الفرنسية. وحين عودتهم، لم يتعرض لهم أي أحد بشيء بحسب تصريح العماري. وأضاف «أن شرطة مطار الدار البيضاء أحسنت استقبال هؤلاء الأشخاص، ولم تستفسرهم عن أي شيء، لأن الناظم الآلي في المطار لم يظهر أي شيء بحقهم».

وبالرغم من أن العماري ليس محاميا عن عبد الكريم مطيع، رئيس الشبيبة الإسلامية، إلا أنه أشار إلى أن كل القضايا المتابع فيها مطيع قد سقطت بالتقادم وفق الكيفية نفسها التي سويت بها قضايا الأشخاص الستة، ويمكنه إن شاء ذلك، أن يعود للوطن، في أي وقت، دون أن ملاحقة».

وسبق هؤلاء المنتسبون الستة إلى الشبيبة الإسلامية في العودة إلى البلاد، قياديون بارزون في التنظيم، بينهم لخضر بكير، شقيق الناطق الرسمي باسم الحركة المحكوم غيابيا بالإعدام ضمن مجموعة 26، وولد الحبيب، الذي يعتبر من ملازمي عبد الكريم مطيع في الخارج منذ فترة الثمانينيات، بعد 33 سنة من المنفى، حوكم خلالها سنة 1985 بحكمين غيابيين بالإعدام. ورشيد الشرايبي وفوزي عبد الكريم، من مجموعة 71، ومحمد حكيمي، وجميع هؤلاء عادوا بعد تولي حزب العدالة والتنمية لمقاليد الحكومة بالمغرب.

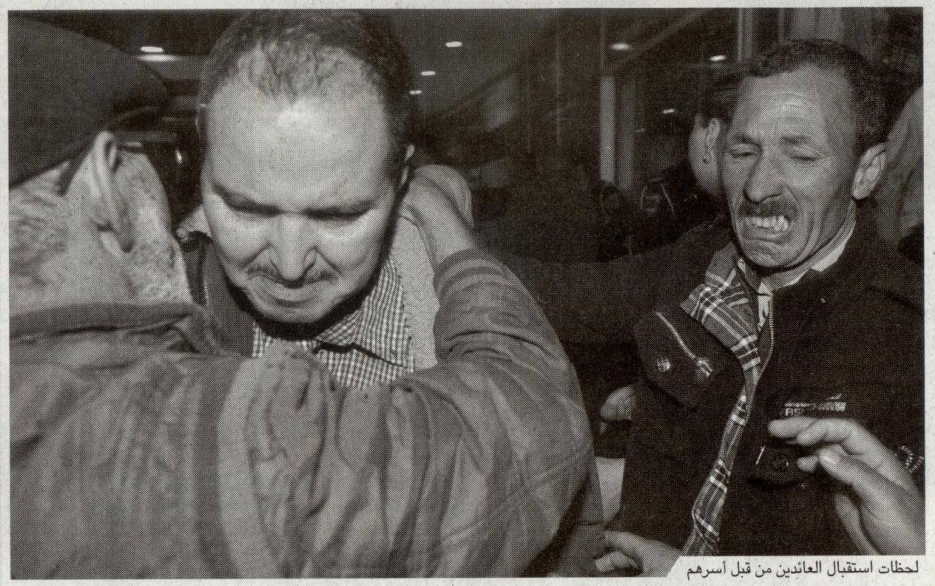

لحظات استقبال العائدين من قبل أسرهم

فتح أعضاء الشبيبة الإسلامية الستة، العائدون إلى المغرب بعد ثلاثين عاما من المنفى، الباب لبقية زملائهم في جماعة عبد الكريم مطيع للعودة أيضا بعدما سقطت قضاياهم بالتقادم.

الحركة
ALHARAKA
لسان الحركة الشعبية

الداخلة

# مائدة مستديرة حول الإجهاض السري بالمغرب

3/63 88

خلص المشاركون في يوم دراسي حول الاجهاض السري بالداخلة إلى ضرورة تحديد المراكز الاستشفائية التي يمكن أن تتكفل بالاجهاض مع توفير آليات التتبع و المراقبة من طرف السلطة القضائية. و جاءت التوصية خلال ندوة نظمت من قبل الكتابة الجهوية للشبيبة الإتحادية بشراكة مع اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بجهة وادي الذهب لكويرة السبت الماضي بمقر اللجنة الجهوية للحقوق الإنسان ، حول الإجهاض السري بالمغرب في سياق التفاعل مع النقاش الوطني حول هذا الموضوع.

و عرفت هذه المائدة نقاشا حادا لما لهذا الموضوع من تشعبات بنيوية . و ترأس الجلسة رئيس اللجنة الجهوية للحقوق الإنسان بحضور أعضاء الكتابة الجهوية للشبيبة الاتحادية وممثل عن المجلس العلمي المحلي ومدير المستشفى المحلي بالداخلة وعدد من الاطرالطبية بالجهة والنائب الاقليمي للتعليم بوادي الذهب ورجال القانون وعدد من ممثلي المجتمع المدني و الحقوقي المهتمة بهذه الظاهرة.

وفتح النقاش حول إشكالية الاجهاض السري مع تقديم اقتراحات في هذا المجال والذي إستمر حوالي 3 ساعات. و شدد المشاركون على ضرورة تعزيز دور المنظومة التربوية في تشبث المجتمع بقيمه الانسانية و الحد من الأسباب المجتمعية لهذه المعضلة و الحرص على عدم السقوط في تكريس الانحرافات الأخلاقية في المجتمع.

كما خلصوا الى ضرورة تعديل النصوص القانونية بشكل يتلاءم مع الواقع المعاش ، لكون مسالة الاجهاض ليست مسالة تهم المراة لوحدها كما يبدو من الوهلة الأولى بل تهم المراة و الجنين ، و يجب عدم تبخيس حق الجنين في الحياة.

و طالب المشاركون باعتماد مقاربة تجمع بين ما هو ديني و أخلاقي و تربوي و قانوني مع ضرورة إعداد دراسة شاملة تحدد مكامن الخلل و اعتمادها في استصدار قانون ينظم الاجهاض، و إقرار قانون للإجهاض سيمكن الأطباء من العمل في إطار قانوني يحترم معايير السلامة الصحية.

كما نبه المشاركون لضرورة اخذ القانون بعين الاعتبار وضعية الأمهات العازبات اللواتي في الغالب فقيرات و غير متعلمات ، و الاهتمام بالقوانين المتعلقة بالنسب من خلال تعديل قوانين مدونة الأسرة بشكل يتوافق مع قاعدة أن الشرع متشوف للحوق النسب و إعطاء حلول لتسجيل الأبناء نتيجة الاغتصاب و زنا المحارم، و كذا التوسع في تطبيق شروط شبهة الخطبة لإجبار الأب على إلحاق نسب الحمل به.

و طالب المشاركون ب إعادة النظر في القوانين المنظمة للمهن المرتبطة بالإجهاض و خاصة المستشفيات و أماكن بيع الأعشاب في أفق الوصول إلى جعل الاجهاض علنيا بالمستشفيات العمومية تحت رقابة لجنة خاصة تضم اهم الفاعلين في الموضوع وخاصة كلا من وزارة الصحة العمومية و العدل و المجلس العلمي... مع التزام السرية في عملها و استحضار مقاربة النوع و المناصفة داخل تشكيلتها.

و اعتبر المشاركون ان مشروع تقنين الاجهاض لا ينبغي أن يقتصر على الاجهاض فقط بل يجب أن يشمل الحمل غير المرغوب فيه بصفة عامة، بما في ذلك إمكانية التكفل بالأطفال نتيجة هذا النوع من الحمل في مراكز رعاية الطفولة كلما اقتضى الأمر ذلك مما سيؤدي في المحصلة إلى تقليص نسبة حالات الاجهاض مع وضع خطة وطنية للتوعية و التحسيس بظاهرة الاجهاض.

# 6 حالات لن يعاقب فيها القانون على إسقاط الحمل

الأحداث المغربية: البيضاء- سميرة فرزاز

كشفت مصادر مطلعة عن بعض مضامين مقترح وزارة العدل والحريات ووزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، لتعديل قانون الإجهاض، حيث ذكرت أن المقترح الذي تم وضعه بهذا الشأن، يتجه نحو الإباحة القانونية لما هو مباح في غالب الاجتهاد الفقهي.

وأوضحت المصادر ذاتها أن المقترح يحدد عددا من الحالات التي يباح فيها الإجهاض هي: الحمل الناتج عن زنا المحارم أو الاغتصاب، حمل القاصر، حمل المختلة عقليا، حمل الأم الذي يشكل خطرا على صحتها، والتشوه الخلقي للجنين والذي يحدده اختصاصيون. وهي الحالات التي سيسمح بإجهاضها دون أية متابعة قانونية.

جاء هذا كذلك على أساس أن الأصل في الإجهاض أنه لا يجوز شرعا إلا في حالات استثنائية، وهنا يأتي مقترح وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، أي أن الشريعة جاءت لرفع الحرج ودفع الضرر، ومن هنا وجدت حالات استثنائية خاصة جدا يجوز فيها إسقاط الجنين، وهي التي يصح أن توصف بالعذر الشرعي، وهو الذي يقرر شرعيته أهل العلم بالأحكام الشرعية.

مقترح وزارة العدل والحريات الذي أعدته بالتنسيق مع وزارة الأوقاف ومع الفاعلين السياسيين الآخرين، أشار كذلك إلى ضرورة مراجعة بعض الفصول المتعلقة بالإجهاض في القانون الجنائي، الذي عرف آخر تعديل يخص الإجهاض في سنة 1967. وهو التعديل الذي أورد الاستثناء بخصوص تجريم الإجهاض من خلال المرسوم الملكي المؤرخ في 1 يوليوز 1967 الذي تم به تغيير الفصل 453 من القانون الجنائي حيث نص على أنه «لا عقاب على الإجهاض إذا استوجب ضرورة المحافظة على صحة الأم متى قام به علانية طبيب أو جراح بإذن من الزوج». وهذا الاستثناء مقرون بضوابط وهو إذن الزوج وعند انعدامه ووجود خطر على حياة الأم، إشعار الطبيب الرئيس للعمالة أو الإقليم.

من الضروري الإشارة إلى أن المجلس الوطني لحقوق الإنسان، والذي من المنتظر أن يقدم مقترحه خلال الأيام القادمة، أجرى سلسلة من المشاورات الرامية إلى التفكير الجماعي والتعددي حول سبل إصلاح المقتضيات القانونية الحالية المتعلقة بالإجهاض السري والتي همت المجتمع المدني وجميع الفعاليات ذات الاختصاص.

يذكر أنه في السادس عشر من أبريل الجاري، قدمت وزارة العدل والحريات بالتنسيق مع وزارة الأوقاف والشؤون الإسلامية، مقترح تعديل قانون الإجهاض إلى الديوان الملكي وذلك في الأجل الذي حدده جلالة الملك محمد السادس والذي كان قد دخل على خط الجدل الدائر حول قضية الإجهاض.

النهار المغربية
Annahar Al Maghribia
يومية مستقلة

# انعقاد اجتماع الدورة العادية التاسعة للجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة - فجيج

2/3361

عقدت اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بوجدة - فجيج، بمقرها بوجدة، اجتماع دورتها العادية التاسعة. وتضمن جدول أعمال هذه الدورة، التي انعقدت في إطار تفعيل مقتضيات النظام الداخلي للمجلس الوطني لحقوق الإنسان، تقديم ومناقشة حصيلة أنشطة اللجنة الجهوية ما بين الدورتين الثامنة والتاسعة، وعرض حول مشروع العيادات القانونية، وكذا المناقشة والمصادقة على مشروع العمل في مجال حفظ الذاكرة المنجمية بالجهة الشرقية (جرادة نموذجا)، بالإضافة إلى مختلفات. وأبرز رئيس اللجنة الجهوية، محمد العمرتي، المهام التي قامت بها اللجنة خلال الفترة ما بين الدورتين سواء تعلق الأمر بمعالجة الشكايات التي توصلت بها أو تفاعلها مع الإدارات المعنية بهذه الشكايات أو بخصوص قيامها بعدد من الزيارات إلى المؤسسات السجنية لمتابعة بعض الحالات الخاصة المتوصل بها بشأن أوضاع تتعلق بالسجناء إما على مستوى الإهمال الطبي أو الظروف العامة للتطبيب أو الإقامة في السجن أو متابعة الدراسة أو ادعاءات التعرض لسوء المعاملة. وأشار، في تصريح لوكالة المغرب العربي للأنباء بالمناسبة، إلى مجموعة من الأنشطة التي نظمتها اللجنة في مجال النهوض بثقافة حقوق الإنسان وقيمها أو تلك التي شاركت فيها من خلال عروض أو مداخلات، بدعوة من مؤسسات لتدارس مواضيع تدخل ضمن اهتمامات اللجنة في المجال الحقوقي أو أنشطة مختلفة تنظمها جمعيات المجتمع المدني.

# رغم الانتقادات.. برامجُ الجريمة تحصدُ أعلى نسب المشاهدة بالمغرب

هسبريس – هشام تسمارت
الثلاثاء 28 أبريل 2015 – 05:05

رصدت الهيأة العليا للاتصال السمعِي البصرِي ثغراتٍ القنوات الوطنيَّة، كلٌّ على حدَة، في بثِّ البرامج التي تتخذُ منْ الجريمَة موضوعًا لها، في تقرير موضوعاتِي حديث، لتوصِيَ المنابر الصحافيَّة بتبنِي مقاربة قانونيَّة وحقوقيَّة تضمنُ احترام المساطر القضائيَّة والحياة الخاصَّة للمواطنِين.

"الهاكا" استهلَّتْ تقريرها عنْ برامج "الجريمة" بالشكايات التي وردتْ ضدَّ برامج، من قبل مواطنين رأوْا أنَّها مست بقرينة براءتهم أوْ كشفتْ هويتهم للعمُوم، زيادةً على شكايات من المجلس الوطنِي لحقُوق الإنسان ووزارة الاتصال والمندوبيَّة العامَّة لإدارة السُّجُون وإعادة الإدمَاج ووزارة الاتصال.

ووفقًا للتقرير، فإنَّ بالرُّغم من الانتقادات التي جرى توجيهها إلى برامج "الجريمة"، سواء على خلفيَّة عدم مراعاتها الحياة الخاصَّة والجمهُور الناشئ، إلَّا أنَّها استطاعتْ أنْ تستأثر بنسب مشاهدة مهمَّة، حيثُ تشيرُ أرقام قياس المشاهدة لـ"مارُوك ميتري" إلى أنَّ برنامجيْ "مداولة" و"أخطر المجرمِين" كانَا بين البرامج العشرة الأكثر مشاهدَة في 2013، حتى أنَّ حلقة من أخطر المجرمِين جذبتْ أربعة ملايين وَ256 ألف مشاهد.

ويوردُ التقريرُ أنَّ 18 في المائة من الجمهُور الناشئ، الذي يتراوحُ عمره بينَ 5 وَ14 سنة، يشاهدُون برنامج "أخطر المجرمِين"، كما أنَّ الأطفال يشكلُون عشرين في المائة منْ مجمل منْ يشاهدُون البرنامج.

وتظهر خلاصات التقرير أنَّه كلَّمَا زادَ المستوى التعليمِي للمشاهد خفَّ إقباله على مشاهدَة الجريمة، حيثُ إنَّ 62 بالمائة منْ مشاهدِي برامج الجريمة لا يحوزُون أيَّ شهادة تعليميَّة، في حين يشكلُ أصحاب الشهادات المتوسطَة 30 بالمائة، ولا يشكلُ حاملُو الشهادات العليا سوَى 8 بالمائة.

وانكبَّ التقرير على العناوين المتخذة لبرامج الجريمَة في المغرب لتخلص إلى أنَّه باستثناء برنامج "مداولة" على القناة الأُولى، الذِي يكتسِي خصوصيَّة بإشارته إلى المرحلة ما قبل النهائيَّة لقضيَّة أمام القضاء.، يحملُ عنوانَا "أخطر المجرمِين" و"مسرح الجريمَة" إدانة مسبقة لأحد أطراف القضيَّة.

وحلَّ القتل في صدارة الجرائم التي جرت معالجتها في برامج الجريمة بالمغرب، على أنَّ القنوات تفاوتتْ من حيث التركيز عليها، ففي الوقت الذِي شكل القتل 50 في المائة من حلقات برنامج "مداولَة" وصلَت نسبته إلى 79 في المائة منْ مواضيع "أخطر المجرمِين" على القنَاة الثانيَة.

وتوضحُ الدراسة أنَّ برنامج "مداولة" التزمَ باحترام الكرامة الإنسانيَّة، بالنظر إلى تقديمه أسماءً غير حقيقيَّة وقضايا صدرت في حقها أحكامٌ نهائيَّة، كما لمْ تتضمن أيُّ حلقة من حلقات البرنامج مشاهد حقيقيَّة. فيما نبهتْ برنامج "أخطر المجرمِين" إلى عدم الفصل بين إعادة التمثيل والوقائع الحقيقيَّة وتنبِيه المشاهد إليهَا.

وتحثُّ الدراسة متعهدي برامج "الجريمة" باستحضار إجراءات حماية الجمهُور الناشئ، علاوةً على وضع معجم لتدقيق بعض المفاهِيم القانونيَّة والحقوقيَّة، وفتح نقاشٍ حول الحقِّ في النسيان، في مقابل الحق في الإخبار، وعمَّا إذا كانت برامج "الجريمة" تندرجُ ضمن وظائف الإعلام العمومي.

http://www.hespress.com/medias/262153.html

# كلميم: جمعية حقوقية تندد بإمتناع السلطات تسليم الوصل النهائي للفرع

أضيف في 28 أبريل 2015 الساعة 25 : 03

الصحراء اليوم:بلاغ

بيان تنديدي

تفاجأت جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان . فرع إقليم كليميم يومه الإثنين 27 أبريل 2015 بقرار حرمانها من الوصل النهائي لتأسيس الجمعية صادر عن السلطات المحلية والممثلة في باشا مدينة كليميم دون الإفصاح عن مبررات الرفض.

وعليه فإن جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان . فرع إقليم كليميم تؤكد ما يلي :

Ãأن تجديد مكتب الجمعية تم يوم 10 أكتوبر 2014 بعد التوصل بترخيص عقد الجمع العام من السلطة المحلية بكليميم.

Ãأنه تم إيداع الملف القانوني للجمعية لدى السلطات المحلية في الوقت القانوني والمستوفي لكافة الوثائق المطلوبة كما هو مضمن بمدونة الحريات العامة لسنة 2009.

Ãأن السلطة المحلية لم تقم بتسليم الوصل المؤقت للجمعية إلا بعد مرور شهرين من إيداعها للملف القانوني، وهو ما يتناقض مع مقتضيات مدونة الحريات العامة التي تنص على وجوب تسليم الوصل المؤقت مباشرة بعد إيداع الملف القانوني للجمعية.

Ãأن السلطة المحلية قامت بإخبار مكتب الجمعية بعد مرور شهر من تسلمه الوصل المؤقت بوجوب الإدلاء بالسجلات العدلية لكافة أعضاء المكتب بناءا على إرسالية من وكيل الملك لدى المحكمة الإبتدائية بكليميم.

Ãأن أعضاء مكتب الجمعية أدلوا جميعهم فيما بعد بالسجلات العدلية المطلوبة لدى السلطة المحلية بكليميم مع التأكيد من خلوها من أي أحكام قضائية.

Ãبعد الإدلاء بالسجلات العدلية للسلطة المحلية وأثناء استفسار أعضاء الجمعية عن مآل الوصل النهائي تفاجأ مكتب الجمعية بإخباره من طرف السلطة المحلية بأن وكيل الملك لدى المحكمة الإبتدائية بكليميم طالب بذات الإرسالية بإجراء بحث أمني حول أعضاء مكتب الجمعية.

Ãأنه في يوم 27 أبريل 2015 وبعد استفسار رئيس الجمعية باشا مدينة كليميم عن مآل الوصل النهائي، امتنع الأخير عن تسليم الوصل النهائي دون الإفصاح عن مبررات هذا الامتناع وأسباب الرفض.

وبحسب المعطيات التي توصل بها مكتب الجمعية ، فإن البحث الأمني الذي أنجز من طرف مديرية مراقبة التراب الوطني المعروفة اختصارا بـ DSTوكذا المنجز من طرف جهاز الإستعلامات العامة حول أعضاء مكتب جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان فرع إقليم كليميم ، جاء بمعطيات مجانبة للصواب والحقيقة وتحمل في طياته مجموعة من التهم الملفقة في حق أعضاء مكتب الجمعية.

ونشير إلى أن جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان فرع إقليم كليميم قد تم حرمانها من الوصل النهائي منذ تأسيسها يوم 28 يناير 2012.

كما نشير أن الجمعية منذ تأسيسا أخذت على عاتقها الدفاع عن الحريات العامة والحقوق الأساسية للإنسان بالإقليم كما هو مضمن بكافة المواثيق والعهود الدولية، والتي صادقت عليها الدولة الغربية.

كما أخذت الجمعية على عاتقها محاربة كافة أشكال الفساد والمفسدين من داخل الإقليم، وهو التوجه الذي كان السبب الرئيسي في تدخل لوبي فاسد بالمنطقة الذي عمل على الضغط والتأثير على الأجهزة الأمنية والسلطات المحلية بكليميم لأجل عدم تمكين جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان فرع إقليم كليميم من وصلها النهائي، وتلفيق تهم مجانية باطلة ومغلوطة بالبحث الذي أعدته الأجهزة الأمنية بالإقليم في حق أعضاء الجمعية.

وعليه فإن جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان . فرع إقليم كليميم تعلن للرأي العام ما يلي :

1. استنكارها الشديد لقرار رفض تسليم الجمعية للوصل النهائي من طرف السلطات المحلية.
2. إدانتها الشديدة للسياسة التي باتت تنهجها الدولة المغربية من خلال منع وحرمان الجمعيات من التأسيس وتمتيعها بوصلاتها النهائية بناءا على تقارير أمنية مغلوطة ومفبركة ، في تناقض صارخ مع ما هو مضمن بكافة القوانين ذات الصلة بتأسيس الجمعيات.
3. تأكيدها على أن جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان فرع إقليم كليميم جمعية قانونية بقوة القانون ، بناءا على الفقرة الأولى من الفصل الخامس من مدونة الحريات العامة الذي ينص على "أن تقدم كل جمعية تصريحا إلى مقر السلطة الإدارية المحلية الكائن به مقر الجمعية مباشرة أو بواسطة عون قضائي يسلم عنه وصل مؤقت مختوم ومؤرخ في الحال وتوجه السلطة المحلية المذكورة إلى النيابة العامة بالمحكمة الابتدائية المختصة نسخة من التصريح المذكور وكذا نسخا من الوثائق المرفقة به المشار إليها في الفقرة الثالثة بعده، وذلك قصد تمكينها من إبداء رأيها في الطلب عند الاقتضاء. وعند استيفاء التصريح للإجراءات المنصوص عليها في الفقرة اللاحقة يسلم الوصل النهائي وجوبا داخل أجل أقصاه 60 يوما، وفي حالة عدم تسليمه داخل هذا الأجل جاز للجمعية أن تمارس نشاطها وفق الأهداف المسطرة في قوانينها".
4. تأكيدها على أن الجمعية ستعمل عن نهج كافة الخطوات النضالية السلمية من أجل حقها الراسخ بتمكينها من الوصل النهائي، بما فيها اللجوء للقضاء ومتابعة كافة المتورطين في هذا القرار التعسفي في حق الجمعية.
5. تحميلنا الدولة المغربية المسؤولية الكاملة في هذا القرار ، وفي عدم تفعيلها للاتفاقيات والمعاهدات الدولية التي صادقت عليها والتي تسمح بحرية تأسيس الجمعيات.
6. مطالبتنا المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالتدخل العاجل والفوري لدى كل من وزير العدل والحريات ووزير الداخلية والوزير المكلف بالعلاقات مع البرلمان والمجتمع المدني من أجل فتح تحقيق عادل ونزيه في قرار امتناع السلطات المحلية بكليميم من تسليم الوصل النهائي للجمعية ورفع الحيف الممارس في حقها منذ تأسيسها بداية سنة 2012.
7. تحميلنا رئيس المنطقة الإقليمية للأمن الوطني بإقليم كليميم المسؤولية الكاملة في التقارير الأمنية المغلوطة والمجانبة للحقيقة التي تحاك ضد النشطاء الحقوقيين بالإقليم ، والتي تصب جلها في خدمة أجندات لوبيات الفساد بالمنطقة التي باتت تؤرقها بيانات وتقارير الجمعيات الحقوقية النشيطة والندوات الصحفية التي كشفت خلالها عن مخططاتهم الدنيئة التي كانت تسعى من خلالها للاستحواذ على مقدرات المنطقة ضدا على إرادة أهلها الساعين إلى محاربة كافة أشكال فسادهم.

جمعية الدفاع عن حقوق الإنسان . فرع إقليم كليميم

http://www.saharahoy.com/news5395.html

# المغرب والبوليساريو يتمسكان بثوابت مقاربتهما لنزاع الصحراء

زنقة 20 . وكالات

أعلن كل من المغرب وجبهة البوليساريو تمسكه بثوابت مقاربته لنزاع الصحراء وتسويتها في وقت كشف في نيويورك عن مشروع القرار الأمريكي ذات الصلة بنزاع الصحراء الذي يصوت عليه، يوم الثلاثاء القادم، مجلس الأمن الدولي بعد جولة مناقشات سنوية بدأت يوم 16 أبريل الجاري.

وقال وزير الاتصال الناطق الرسمي باسم الحكومة المغربية ان الثوابت التي تؤطر سياسة بلاده بخصوص النزاع الصحراوي تتعلق بمقترح الحكم الذاتي الذي يعد الإطار «الذي نعتبره كفيلا بتوفير حل سياسي ومقبول من قبل الأطراف» وأكد أن مشروع القرار المطروح حاليا حول مستقبل بعثة الامم المتحدة المنتشرة بالصحراء (المينورسو) مشروع متوازن ويتجاوب مع المحددات التي سبق الإعلان عنها.

وشدد مصطفى الخلفي على أن المغرب «واثق من صوابية الخيارات» التي اعتمدها في إطار تدبير العلاقة مع الأمم المتحدة ومع مختلف الأطراف، وله ثقة في أصدقائه من أجل الدفاع عن هذه الاختيارات، ويواصل، في الوقت نفسه، سياسة مندمجة ومتكاملة، تقوم على النهوض بسياسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الأقاليم الجنوبية، والعمل على إرساء الجهوية المتقدمة في هذه الأقاليم ومواصلة سياسة الانفتاح الحقوقي على الهيئات الأممية والمنظمات الحقوقية التي تشتغل بحياد وموضوعية وتعزيز النهوض بحقوق الإنسان في مختلف مناطق المغرب في إطار تقوية دور المجلس الوطني لحقوق الإنسان.

وأضاف أن هذه المقاربة، ذات الأبعاد الرباعية في العلاقة مع الأمم المتحدة وفي المجال التنموي الاقتصادي والاجتماعي والمجال السياسي الإداري الترابي المرتبط بالجهوية وفي المجال الحقوقي الإنساني والثقافي، جعلت المغرب الآن في موقع متميز ومتقدم ومحط تقدير من قبل المنتظم الدولي ويلقى بشكل تصاعدي تجاوبا مع مقترحاته ورؤاه حول هذه النزاع المزمن والمفتعل، وبما يخدم الاختيار الوطني الثابت القائم على الدفاع على الوحدة الوطنية والترابية للمملكة.

وكشف في مقر الأمم المتحدة في نيويورك عن المشروع الأمريكي للقرار الجديد حول النزاع الصحراوي الذي ينتظر أن يصدره مجلس الأمن الدولي يوم الثلاثاء المقبل بعد توزيع المشروع على الأعضاء الـ15 لمناقشته قبل التصويت عليه دون ان يحمل أي جديد ومفاجآت مستندا إلى تقرير قدمه بان كي مون الأمين العام للأمم المتحدة بداية الشهر الجاري لمجلس الأمن.

ويمدّد مشروع القرار مهمة بعثة الأمم المتحدة في الصحراء، المينورسو، سنة إضافية، ويدعو إلى البحث عن حلّ سياسي لنزاع الصحراء خاليا من أية دعوة إلى توسيع صلاحيات بعثة المينورسو، كما دعت إلى ذلك واشنطن في 2013 و2014 وأثار في حينه استياء المغرب وارتياح جبهة البوليساريو.

وهددت جبهة البوليساريو الاربعاء بـ»قطع التعاون مع قوات بعثة المينورسو بتندوف، في حالة ما لم يتفاعل مجلس الأمن الدولي بإيجابية مع مطلب توسيع صلاحيات بعثة المينورسو في الصحراء وتندوف».

وقال محمد خداد ممثل الجبهة في الامم المتحدة أن تمديد فترة وجود قوات حفظ السلام في المنطقة يجب أن يجري تنظيم استفتاء حر في الصحراء، وإلا فإننا سنعيد تقييم تعاوننا مع قوة حفظ السلام على هذا الأساس».

وأعربت الجبهة عن انزعاجها من مشروع القرار الأمريكي وقالت في رسالة عممتها على أعضاء مجلس الأمن الدولي، بأنها «لا يمكن أن تقبل بأي حل سواء اليوم أو في المستقبل خارج مبدأ استفتاء لتقرير المصير» وانتقدت «جمودها وجدوى تواجدها من دون مراقبة لمجال حقوق الإنسان، واكتفاءها في مراقبة عملية السلام».

وبعثت منظمات دولية لحقوق الإنسان رسالة للرئيس الفرنسي فرانسوا أولاند، تدعوه إلى العمل على توسيع صلاحيات الأمم المتحدة في الصحراء لتشمل مراقبة حقوق الإنسان تتولاها المندوبيات التابعة للمنظمة الدولية.

وقالت الفيدرالية الدولية لرابطات حقوق الإنسان، ورابطة حقوق الإنسان، والشبكة الأورومتوسطية لحقوق الإنسان، في رسالتها إلى الرئيس

الفرنسي، ان «توسيع صلاحيات المينورسو لمعالجة أوضاع حقوق الإنسان أو تثبيت آلية تحقيق دولية مستقلة ملزمة لجميع الأطراف، من شأنها أن تخلق مقاربة موضوعية لتلك القضايا وتحديد رؤية ومقترحات تهدف إلى احترام الحقوق الأساسية، وهو ما سيسمح للمفوضية السامية لحقوق الإنسان برصد حقوق الإنسان، وتحويلها إلى مخاطب لدى المنظمات، وإعدادها لتقرير حول الأوضاع».

وأثارت الرسالة عدم ارتياح في المغرب لأنها تطالب بنقل مراقبة حقوق الانسان من المنظمات المغربية لمنظمات أو هيئات دولية.

وقالت أمينة بوعياش، نائبة رئيس الفيدرالية الدولية لرابطات حقوق الإنسان «إن الرسالة يجب أن تُقرأ فقراتها بشكل شمولي كي لا تطرح استنتاجات غير سليمة إذ ان المقترح المقدم للمندوب الفرنسي كي يعمل عليه، أي توسيع صلاحيات الأمم المتحدة لتشمل مراقبة حقوق الإنسان في الصحراء بآليات غير المينورسو، هو مخرج للفاعلين في حقوق الإنسان من وضعية الجمود، ووعيا منا بأن خروقات لحقوق الإنسان تحدث في الصحراء، حتى وإن لم تكن منهجية أو جسيمة، ومن الضروري أن تخضع للرصد والمراقبة من لدن آليات أممية».

وأوضحت بوعياش الرئيسة السابقة للمنظمة المغربية لحقوق الإنسان»تسند إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان وللمساطر الخاصة، أي المقررين الأمميين، صلاحية رصد حقوق الإنسان في الصحراء وتندوف، هو الحل الأفضل بدل «المينورسو»، ولذلك شدّدت الرسالة على دور المفوضية السامية في الرصد والتتبع وإعداد التقارير، دون الإشارة إلى المينورسو».

وقالت إن هذا الاقتراح «بُني على مسألتين: أولاهما ان الأطراف المقترحة لتطبيق هذه الصلاحية تحظى باعتراف وتقدير من لدن السلطات المغربية، كما أن المغرب لديه دور فعّال داخلها، ثم ثانيا، استحالة أن تُسند هذه الصلاحية إلى قوات المينورسو، لأننا على يقين بأنها لن تصلح لفعل ذلك» ولأن المقترحات الجديدة لهذه المنظمات تمخضت عن «توافقات سياسية دولية» فإن «آليات تنفيذها ستبقى رهن مفاوضات الدول الأطراف في قضية الصحراء».

http://www.saharahoy.com/news5395.html

# مُنتدى 'الرميد' لحقوق الانسان يُندد بزيارة 'بِيريز' والحُكومة تستقبله بمراكش

زنقة 20 . الرباط

ندد ''منتدى الكرامة لحقوق الإنسان''، الذراع الحقوقية لحزب ''العدالة والتنمية''، بما أسماه ''الزيارة المشؤومة المزمع أن يقوم بها أحد الإرهابيين الصهاينة المسمى شيمون بيريز للمشاركة في ما سمي ب''اجتماع مبادرة كلينتون العالمية للشرق الأوسط وإفريقيا المزمع عقده بمراكش في 5 و7 مايو القادم''''.

و رغم أن الحكومة، يقودها حزب ''العدالة والتنمية''، فان وزراء الحكومة نفسها، سيكونون ضمن مُستقبلي من أسماه ''منتدى حامي الدين'' و ''الرميد''، بـ''الصهيوني والارهابي''.

وسيكون على الأرجح، كل من وزير الاتصال ''مصطفى الخلفي'' و املندوب الوزاري لحقوق الانسان ''الهيبة''، فضلاً عن ''محمد الصبار'' و ''ادريس اليزمي'' رئيس المجلس الوطني لحقوق الانسان من بين مُستقبلي المسؤول الاسرائيلي بمراكش.

وطالب المنتدى الدي أسسه ''مصطفى الرميد'' وزير ''العدل والحريات'' الحالي، في بيان حصل موقع زنقة 20 بنسخة منه، السلطات المغربية بوقف هذه الزيارة، احتراما لالتزاماتها بشأن القضية الفلسطينية التي تعتبر قضية مركزية ووطنية يجمع عليها المغاربة قيادة وشعبا''.

ودعا المنتدى ''كافة الهيئات والفاعلين الحقوقيين وعموم الشعب المغربي إلى التصدي لهذه الزيارة وفضحها والعمل على منع إتمامها خدمة للقضية الفلسطينية وضدا على جرائم الكيان العنصري الغاشم''.

ونشر موقع حزب ''العدالة والتنمية'' بلاغ المنتدى.

http://www.rue20.com/%D9%85%D9%8F%D9%86%D8%AA%D8%AF%D9%89-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D9%85%D9%8A%D8%AF-%D9%84%D8%AD%D9%82%D9%88%D9%82-%D8%A7%D9%84%D8%A7%D9%86%D8%B3%D8%A7%D9%86-%D9%8A%D9%8F%D9%86%D8%AF%D8%AF-%D8%A8%D8%B2/

# بعد أزيد من 25 سنة في المنفى.. أعضاء من الشبيبة الاسلامية يعودون إلى المغرب

27 أبريل 2015 - 19:23

فرح الباز

حلت في مطار محمد الخامس الدولي، يوم أمس الأحد (26 أبريل)، مجموعة جديدة من أعضاء الشبيبة الإسلامية، بعد أزيد من 25 سنة من المنفى في فرنسا.

ويتعلق الأمر بسبعة أشخاص، ستة منهم كانت صدرت في حقهم مذكرات بحث وطنية سنة 1985، حسب ما أكده عبد الله العماري، المحامي المكلف بالملف القانوني لعودة قيادات الشبيبة الاسلامية.

وقال العماري، في تصريح أدلى به لموقع "كيفاش"، "لقد هيأنا لهم المخرج القانوني من خلال التنسيق مع وزارة العدل وكذا مع المجلس الوطني لحقوق الانسان، وفتحنا باب إلغاء مذكرات البحث من خلال تفعيل قاعدة مبدأ التقادم".

وأضاف المحامي العماري أن هذا الملف كان من المفروض أن يسوى في سنة 1994، عندما صدر العفو الشامل على المعتقلين، الذي طال كل اليساريين ولم يشمل الإسلاميين، على حد قوله.

وأشار المتحدث إلى أن السبعة العائدين إلى أرض الوطن هم، إضافة إلى ولد الحبيب المحكوم بالإعدام سابقا، محمد حكيمي المحكوم بالإعدام سابقا، ولخضر باكير، وجبارة حسين، وريفاعي شوقي، وحليمة عبد المجيد واعماجو محمد، وجامع يشان، موضحا أنهم يتحدرون من شيشاوة وأبي الجعد وسيدي إفني والدار البيضاء ووجدة.

وأكد العماري أنه "لا يتولى الدفاع عن ملف عبد الكريم مطيع بشكل قانوني مهني، لأنه لم يكلف أي محامي لهذا الغرض"، مضيفا أنه "يدافع عن عودته من الناحية التضامنية الإنسانية والحقوقية والسياسية".

http://www.kifache.com/70869

# شبكة "تقاطع" تتضامن مع النقابيين والمعطلين المتابعين وضحايا القمع

27-04-2015 12:12:26

شبكة"تقاطع" للحقوق الشغلية

Réseau «JONCTION» pour la défense du droit du travail et droits des travailleurs /ses

**بيان**

اجتمعت لجنة المتابعة للشبكة الوطنية للحقوق الشغلية "تقاطع" يوم السبت 18 أبريل 2015 بالمقر المركزي للجمعية المغربية لحقوق الإنسان، وقد استحضرت مستجدات الظروف الوطنية المتميزة على الخصوص ب:

- استمرار ضرب القدرة الشرائية للشغيلة بفعل هزالة وجمود أجور الفئات الدنيا والمتوسطة وارتفاع أسعار المواد والخدمات الأساسية من جراء المضاربات وارتفاع الضريبة على القيمة المضافة وتخفيض ميزانية المقاصة.
- تنامي نضالات الطبقة العاملة بمواقع الانتاج من معامل وأحياء صناعية ومناطق حرة واستغلاليات فلاحية...، دفاعا عن حق الشغل واستقرار العمل ولتوفير الشروط الدنيا القانونية للعمل (الحد الأدنى للأجور، الضمان الاجتماعي، شروط الصحة والسلامة...)، وهي نضالات دفاعية ومشتتة وذات مردودية ضعيفة وتتعرض في الغالب للقمع والإجهاض من طرف الباطرونا والسلطة.
- تصعيد الانتهاكات ضد الحريات الديمقراطية والحريات النقابية على الخصوص حيث يتعرض النقابيون والنقابيات للقمع من طرف السلطة أو بتواطئها مع عصابات الباطرونا التي تعمل تحت غطاء "شركات الحراسة" (معامل ECIو ... GREIFبطنجة نموذجا).
- غياب تفاوض حقيقي مع النقابات ومجموعات المعطلين والباعة المتجولين.....واكتفاء الدولة بجلسات "للحوار الاجتماعي" العقيم والموجه للاستهلاك الإعلامي ولتمرير المخططات التراجعية للدولة.

وبعد الوقوف على هذه المستجدات وتقييم عمل شبكة "تَقَاطُع" منذ الملتقى الوطني الثاني فإن لجنة المتابعة:

1. تعبر عن إدانتها للمحاكمات الجائرة في حق النقابيين والمعطلين والفراشة والفئات الكادحة للشغيلة، وتعبر عن تضامنها مع ضحايا المتابعات القضائية وضمنهم عضوا لجنة المتابعة الرفيقان محمد أسد وحميد مجدي وباقي ضحايا الفصل 288 من القانون الجنائي. كما أن لجنة المتابعة تستغرب الاحتفاظ بهذا الفصل المشؤوم (288) في مشروع القانون الجديد وتطالب بإلغائه، لتعارضه مع المواثيق الدولية التي تحمي الحق النقابي.
2. تحيي عضوات وأعضاء الشبكة الوطنية للحقوق الشغلية على مجهوداتهم لتأسيس شبكات محلية وتفعيلها دعما للنضالات المحلية للعمال ، والمعطلين، والفراشة...، وتجدد نداءها للمنظمات النقابية والحقوقية والمدنية لدعم هذه المبادرة النضالية الوحدوية.
3. تستنكر تجاهل الجهات الرسمية (وزارة التشغيل، وزارة الوظيفة العمومية، المجلس الوطني لحقوق الإنسان، المندوبية الوزارية لحقوق الإنسان، المجلس الاقتصادي والاجتماعي والبيئي) لمراسلات لجنة المتابعة وتطالب بفتح الحوار معها حول مذكرتها المطلبية.
4. تعبر عن تضامنها مع ضحايا قمع الحريات الديمقراطية من معتقلين سياسيين ونقابيين ونشطاء حركة 20 فبراير، وتدين الحملة المخزنية ضد الجمعية المغربية لحقوق الإنسان المتمثلة في منع أنشطتها والاعتداء على مناضلاتها ومناضليها وانتهاك حرمة مقرها، وتطالب الدولة المغربية باحترام التزاماتها الدولية وبحماية المدافعين عن حقوق الإنسان بدل قمعهم وعرقلة نشاطم

لجنة المتابعة

الرباط في 18 أبريل 2015

http://www.amdh.org.ma/ar/news-ar/com-jonction-18-4-15/pr

# أنشطة لفائدة نزلاء ونزيلات السجن المحلي بالعيون

أضيف في 27 أبريل 2015 الساعة 20:55

لصحراء اليومية/العيون

أطلق ناشطون مدنيون بمدينة الداخلة عريضة إلكترونية مرفوعة إلى رئيس الحكومة عبد الإله بن كيران ضد ما أسموه استفزازات قوات التدخل ضد أعمال الشغب المعروفة محليا ب"قوات البلير".

و جاء في العريضة اللإلكترونية أن " لا أحد يعارض ضرورة توفير الأمن و استتبابه داخل بلد ما باعتباره حاجة طبيعية لاستقرار الأمم و ازدهارها، و عامل مساعد على استقطاب الاستثمارات و تحقيق التنمية في معناها الشامل.

غير أن ما تقوم به دورية الأمن الخاصة و المعروفة بقوات "البلير" من استعراض للعضلات من خلال دورية تجوب مدينة الداخلة المسالمة و الهادئة مطلقة صفارات الإنذار من دون وجود سبب وجيه لذلك ، أضحى مبعث قلق و يستفز مشاعر المواطنين المسالمين الذين يقابلونه بنوع كبير من الاستهجان كما أنه يعطي الانطباع لزائري المدينة بأن هناك شيئا غير طبيعي، مما قد تكون له تبعات سلبية على استقرار المدينة و سيؤدي في المحصلة إلى نتائج كارثية على استقطاب الاستثمارات بالجهة".

و كانت دوريات الأمن المذكورة، قد قامت بجولات بأحياء المدينة مطلقة صافرات الانذار في الليلة التي سبقت زيارة وفد المفوضية السامية لحقوق الانسان للمدينة و هو نفس الاجراء الذي تكرر ليلة البارحة الأحد 26 أبريل ، الشيء الذي أثار الرعب في نفوس الكثير من المواطنين و خلف موجة من الاستياء و الاستهجان لدى عموم ساكنة المدينة المسالمة.

و يأتي هذا الاجراء أيضا أيام قليلة بعد تنصيب رئيس المنطقة الاقليمية للأمن بالداخلة الجديد و هو الحدث الذي غاب عنه أو غيب عنه رئيس اللجنة الجهوية لحقوق الانسان الداخلة أوسرد، مما يؤشر على فتور في العلاقة بين لجنة اليزمي و والي الجهة و المصالح الأمنية، خاصة أن التدخل الاستباقي للجان الجهوية لحقوق الانسان بالصحراء خاصة بالداخلة و العيون ساهم في أكثر من مناسبة نزع فتيل المواجهات بين المحتجين و قوات الأمن و هي الشهادة التي تم تضمينها في التقرير الأخير للأمين العام للأمم المتحدة بان كي مون حول قضية الصحراء.

الشيء الذي يطرح أكثر من سؤال عن الجهة التي تلعب بالنار و بأمن و استقرار المواطنين بالصحراء؟ و لمصلحة من؟

للإطلاع على العريضة:

https://secure.avaaz.org/ar/petition/ryys_lHkwm_lmGrby_lsyd_bd_llh_bn_kyrn_yqf_stfzz_dwryt_lmn_lmrwf_mHly_bqwt_lblyr_lmshr_lmwTnyn/?pv=0&rc=tagging&fb_action_ids=853776294668736&fb_action_types=og.shares

– محمد الأمين موراد/الداخلة.

http://www.saharadiario.com/news9195.html

# زيارة عمل لليزمي لبلغاريا من أجل تنظيم تسوية وضعية المهاجرين

الإثنين ,27 إبريل / نيسان 2015 GMT16:42

رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي

**الرباط – سناء بنصالح**

**أكد مصدر رسمي أنّ رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان إدريس اليزمي، يزور الاثنين، في بلغاريا في زيارة عمل تستغرق يومين، بدعوة من نائبة رئيس جمهورية بلغاريا مارغاريتا بوبوفا.**

**وأوضح المصدر أنّ اليزمي سيجري خلال هذه الزيارة، مباحثات مع بوبوفا حول حقوق المهاجرين وطالبي اللجوء، لاسيما بعد اعتماد المغرب لسياسة جديدة في مجال الهجرة وتنظيم عملية لتسوية وضعية المهاجرين غير مسبوقة في إفريقيا والعالم العربي، كما سيبرز الدينامية الجديدة التي تميز الإصلاحات التي باشرها المغرب في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية.**

**وأضاف أنه من المقرر أن يعقد رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان اجتماعات عمل مع ممثلي المنظمات غير الحكومية الأكثر تمثيلية في مجال النهوض والدفاع عن حقوق الإنسان، خاصة لجنة هلسنكي بلغاريا والجمعية الأوروبية للدفاع عن حقوق الإنسان في بلغاريا.**

**وأشار إلى أنه سيجري مباحثات في البرلمان مع رئيس اللجنة البرلمانية للشؤون الدينية وحقوق الإنسان، وفي مدرسة ديميتار بانيتزا للعلوم السياسية.**

**وأبرز المصدر أنّ اليزمي سيلتقي أيضًا مع نائبة وزير الشؤون الخارجية السيدة كاتيا تودوروفا، ونائب الوزير الأول المكلف بالسياسة الديمغرافية والاجتماعية وزير العمل والسياسة الاجتماعية السيد إيفاييلو كالفين.**

**ولفت إلى أنه سيلقي في جامعة سانت كليمانت أوهريدسكي، محاضرة حول موضوع "حقوق الإنسان في عالم معولم والتحديات التي يتعين رفعها" يحضرها مناضلون في مجال حقوق الإنسان، وممثلو الحكومة والبرلمان، وممثلو منظمات دولية، وأعضاء السلك الأكاديمي والدبلوماسي إضافة إلى صحافيين.**

http://www.almaghribtoday.net/news/titles/%D8%B2%D9%8A%D8%A7%D8%B1%D8%A9-%D8%B9%D9%85%D9%84-%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%B2%D9%85%D9%8A-%D9%84%D8%A8%D9%84%D8%BA%D8%A7%D8%B1%D9%8A%D8%A7-%D9%85%D9%86-%D8%A3%D8%AC%D9%84-%D8%AA%D9%86%D8%B8%D9%8A%D9%85-%D8%AA%D8%B3%D9%88%D9%8A%D8%A9-%D9%88%D8%B6%D8%B9%D9%8A%D8%A9-%D8%A7%D9%84%D9%85%D9%87%D8%A7%D8%AC%D8%B1%D9%8A%D9%86.html

http://motaded.net/show-5927531.html

# " العقوبات البديلة" في يوم دراسي بآسفي

safitodayبتاريخ 27/04/15

تنظم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان مراكش – آسفي يوما دراسيا في إطار "كرسي جامعة القاضي عياض للمواطنة و حقوق الإنسان" حول موضوع : "العقوبات البديلة" وذلك يوم الخميس 30 أبريل 2015 ابتداء من الساعة الخامسة زوالا بقاعة الاجتماعات بمقر مجلس جهة دكالة عبدة ، و سيشارك في هذا اللقاء الدراسي السيدة و السادة الأساتذة: – محمد الصبار الأمين العام للمجلس الوطني لحقوق الإنسان ؛ – ابراهيم بنتزرت رئيس المحكمة الابتدائية بآسفي؛ – فاطمة أوكادوم رئيسة غرفة بمحكمة الاستئناف بالدار البيضاء "عن جمعية ماما آسية". – امحمد الشقوري نقيب سابق و عضو هيأة المحامين بآسفي؛ – عبد السلام بوعيدة أستاذ القانون الجنائي بكلية الحقوق بمراكش.

و الدعوة عامة

http://www.safitoday.com/index.php?op=suite&art=6332

# ماراتيون من خيمة الأدب في ضيافة اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالداخلة

جانب من لقاء الوفد الإماراتي مع أعضاء لجنة حقوق الإنسان بالداخلة

قام وفد إماراتي عن خيمة التواصل العالمية وجمعية جواهر المغرب للثقافة والتضامن بمعية النائبة البرلمانية امكملتو كمال ووفد صحفي مرافق بزيارة لمقر اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالداخلة، اليوم 27 أبريل 2015، وقد اطلع الوفد على العمل الذي تقوم به اللجنة في مجال حماية واحترام حقوق الإنسان وكذا مختلف الأنشطة والبرامج التي تهدف إلى تقوية قدرات الفاعلين المحليين في هذا المجال، وكذا مختلف الأنشطة التحسيسية الهادفة إلى الرفع من الوعي بضرورة احترام كرامة الإنسان بشكل عام.

وعبر عبد الله النيادي رئيس مجلس إدارة خيمة الأدب عن غبطته وسروره بزيارة المنطقة وسجل تقصير الإعلام العربي في التعريف بها، كما أكد على العلاقات المتميزة التي تربط بين الشعبين المغربي والإماراتي والتي تعود إلى سياسة أرستها الأيادي البيضاء للمشمول برحمة الله الشيخ "زايد بن سلطان آل نهيان" طيب الله ثراه.

وأضاف أن رسالة خيمة التواصل العالمية هي رسالة إنسانية تتأسس على احترام حقوق الإنسان وتشجيع التواصل الثقافي والإنساني مع مختلف الفعاليات المدنية.

وفي ختام هذا اللقاء تم تقديم شهادة شكر وتقدير باسم خيمة التواصل العالمية لرئيس اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان محمد الأمين السملالي على المجهودات التي يقوم بها في مجال حماية و احترام حقوق الإنسان.

وتندرج هذه الزيارة لمقر اللجنة في إطار زيارة العمل التي يقوم بها الوفد الإماراتي لمدينة الداخلة حيث شارك في الدورة الخامسة من ملتقى المرأة والآفاق الديمقراطية المنظم من طرف جمعية ''أطفالنا للتضامن والعمل الاجتماعي'' بشراكة مع صندوق تشجيع تمثيلية النساء تحت شعار''المرأة العربية فاعلة أساسية في التنمية".

http://www.anfaspress.com/index.php/2014-06-06-15-26-50

أضيف في 27 أبريل 2015 الساعة 17:45

# قريبا ستنتهي فترة انتداب اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الداخلة أوسرد

اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان بالداخلة - أوسرد
Commission régionale des droits de l'Homme de Dakhla-Aousserd

الداخلة بريس :

سيتم قريبا تجديد اللجنة الجهوي لحقوق الإنسان الداخلة أوسرد بعد أن اقتربت من نهاية فترة انتدابها المحددة حسب الظهير الشريف رقم 1.11.19 في أربع سنوات. تجديد تنتظره ساكنة جهة وادي الذهب لكويرة خاصة على مستوى مجتمعها المدني، من أجل ضخ دماء جديدة تساهم في تطوير عمل هذه اللجنة نحو الأفضل، مع الاقتراب من تفعيل الجهوية الموسعة التي ترسخ لتمكين المواطنين من التدبير الواسع لشؤونهم الجهوية بواسطة مؤسسات ديمقراطية وآليات حقوقية قريبة من المواطنين.

يذكر أنه تم إحداث هذاللجنة على غرار باقي اللجان الجهوية لحقوق الإنسان وكذا المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالظهير الشريف رقم 1.11.19 المحرر في فاتح مارس 2011. وتم تعيين اعضاء المجلس الوطني لحقوق الإنسان في نهاية شتنبر من نفس السنة.

وتضم اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان الداخلة أوسرد 23 عضوا + الرئيس.

http://dakhlapress.net/news4084.html

# أنشطة لفائدة نزلاء ونزيلات السجن المحلي بالعيون

آش واقع / العيون

أضيف في 27 أبريل 2015 الساعة 11:54

بمناسبة اليوم العالمي للكتاب نظمت المديرية الجهوية لوزارة الثقافة بالتنسيق مع إدارة السجن المحلي ومصلحة التهييئ لإعادة الإدماج أنشطة لفائدة نزلاء ونزيلات السجن المحلي ايام الجمعة والسبت 25-26 ابريل 2015 بالسجن المحلي بالعيون.

وتخلل الأيام معرض متنقل للكتاب –معرض للفن التشكيلي-مسابقات ثقافية-أمسية موسيقية ومسرحية تحت عنوان''ملحمة إعادة الإدماج''وتوزيع الجوائز على الفائزين في المسابقة الثقافية

وللإشارة فقد حضر الأمسية الختامية الوكيل العام لدى محكمة الاستئناف ونائب الوكيل الملك بنفس المحكمة وأعضاء اللجنة الجهوية لحقوق الإنسان لجهة العيون السمارة وفعاليات المجتمع المدني وصحفيين يمثلون منابر إعلامية وموظفو إدارة السجن.

المصدر : أحداث الصحراء

http://achwakaa.ma/m/news2929.html

# مركز القاهرة يحتفل في تونس ببدء عامه الثاني والعشرين وتكريم رئيسه كمال جندوبي

Written by www.touwensa.netPublished in شؤون عربيةالإثنين, 27 نيسان/أبريل 2015 14:35

توانسة : مختار التريكي
قد مركز القاهرة لدراسات حقوق الإنسان مساء أمس الخميس 23 ابريل 2015 بتونس، احتفالية بمناسبة مرور21 عاما على تأسيسه.
بدأت مراسم الاحتفالية في السادسة مساءً في حضور وزير العدل التونسي محمد صالح بن عيسى، وسفير المغرب، ومجموعة من أعضاء السلك الدبلوماسي ومندوبي سفارات الولايات المتحدة الأمريكية، المملكة المتحدة، فرنسا، بلجيكا، اليابان، فنلندا، وبعثة الاتحاد الأوروبي بتونس، بالإضافة إلى مدير مكتب المفوضية الأممية السامية لحقوق الإنسان بتونس ديمتري تشاليف، وعدد كبير من ممثلي منظمات المجتمع المدني الدولية والمحلية، ومن بينهم إدريس اليزمي رئيس المجلس الوطني لحقوق الإنسان بالمغرب، والمختار الطريفي ممثل الفيدرالية الدولية لحقوق الإنسان في تونس، بشرى بلحاج حميدة رئيس لجنة الحقوق والحريات في البرلمان التونسي.
بدأت مراسم الاحتفالية بالوقوف دقيقة تكريمًا لضحايا جرائم حقوق الإنسان والإرهاب في المنطقة العربية، تلتها رسالة المفوض السامي لحقوق الإنسان زيد بن رعد الحسيني(مرفقة)، الذي حرص على إرسالها لمركز القاهرة احتفالًا بعامه الحادي والعشرون، رغم تعذر حضوره شخصيًا.

وفي كلمته أكد رعد على أن العالم العربي يواجه حاليًا تحديين مترابطين، الأول هو تحدى الانتقال إلى مجتمعات ديمقراطية أكثر استقرارًا، والثاني هو مواجهة العنف المتصاعد بشكل مخيف، في سياق صعود جماعة داعش والجماعات التكفيرية المتطرفة الأخرى، الأمر الذي يعزز من أهمية وجود منظمات حقوقية في هذه المنطقة، قادرة على تحليل تلك الصعوبات، ونشر ثقافة التسامح، وتعزيز احترام حقوق الإنسان، والانخراط في حوار خلاق حول الثقافات والمعايير العالمية لحقوق الإنسان. واعتبر رعد –حسب نص الرسالة– أن مركز القاهرة على مدى أكثر من عقدين قد انخرط في كل هذه المهام، حتى صار داعيًا ومدافعًا قويًا عن حقوق الإنسان، واكتسب اعترافًا عالميًا واسع النطاق، وحصل على عدة جوائز. كما نجح في أن يكتسب المصداقية من داخل المنطقة ذاتها، إذ منح صوتًا للذين مازالوا يخشون أن يتكلموا في هذه المنطقة، وكافح التعصب الديني وخطاب الكراهية.
من جانبه أرسل أيضًا وزير الدفاع الوطني التونسي فرحات الحرشاني برقية تهنئة لمركز القاهرة، مبديًا أسفه لتعذر حضوره بسبب ارتباطات أخرى. وربما تعد هذه المرة الأولى التي يتلقى فيها مركز حقوقي مثل هذه التهنئة من وزير للدفاع بالمنطقة. فرحات الحرشاني هو وزير دفاع مدني، كان عميدًا لكلية الحقوق والعلوم السياسية بتونس، ورئيسًا لإحدى منظمات المجتمع المدني (الجمعية التونسية للقانون الدستوري) وعضوًا بغيرها من الجمعيات الأهلية، وهو خبير أيضًا لدى الأمم المتحدة، كما كان فرحات عضو الهيئة العليا لتحقيق أهداف الثورة في تونس. كما أجرى مكتب وزارة المرأة في تونس اتصالًا بالمركز أبدى خلاله اعتذار الوزيرة عن الحضور، ناقلًا تهنئتها للمركز بعامه الحادي والعشرون وانطلاقته الجديدة من تونس.

شهدت الاحتفالية تكريمًا خاصًا للوزير لدى رئاسة الحكومة المكلف بالعلاقة مع الهيئات الدستورية والمجتمع المدني التونسي كمال الجندوبي رئيس مجلس إدارة مركز لقاهرة لدراسات حقوق الإنسان، حيث قدم المشاركون كلمات العرفان والامتنان لمسيرته النضالية والحقوقية الطويلة بالمنطقة، كما قدم له مركز القاهرة هدية تذكارية خاصة تقديرًا لجهوده العميقة خلال مسيرة المركز على مدى العقدين الماضيين، حملت رسالة شكر كان نصها "عرفانًا وامتنانًا لعقود من العمل بنزاهة وإخلاص وبصيرة شاملة، والتزام وتفاني ووفاء غير محدود، لقضايا حقوق الإنسان أيًا كان وأينما وجد".

من جانبه اعتبر كمال الجندوبي هذا التكريم بمثابة تكريم للحركة الحقوقية العربية والقيم والمبادئ التي يقبع دفاعًا عنها في السجون نبيل رجب وعبد الهادي الخواجة في البحرين، ومازن درويش في سوريا، وعلاء عبد الفتاح ورفاقه في مصر وغيرهم من المدافعين عن حقوق الإنسان في المنطقة الذي دفعوا حياتهم ثمنًا لحماية وتعزيز تلك الحقوق.

في كلمته، اعتبر ديمتري تشاليف مدير مكتب المفوضية الأممية السامية لحقوق الإنسان في تونس، أن هذا اللقاء لا يمثل فقط احتفالًا بمرور 21 عام على ميلاد مركز القاهرة، أحد أكثر منظمات المجتمع المدني تميزًا وثباتًا بالمنطقة العربية على حد وصفه، وإنما هو أيضًا تكريمًا لرئيسه، أحد أكثر المدافعين عن حقوق الإنسان ثباتًا وريادة، ليس فقط في تونس وإنما على الصعيدين الإقليمي والدولي أيضًا كمال الجندوبي. إذ قدم كلاهما –المركز ورئيسه– مساعدة جليلة ومساهمة قوية في الدفاع عن حقوق الإنسان بالمنطقة، وعملا بجد من أجل إطلاق إنذار مبكر، ولفت الانتباه الدولي والإقليمي للتحديات التي تواجه حقوق الإنسان بالمنطقة.

وأضاف تشاليف "نحن في المفوضية السامية لحقوق الإنسان بشكل عام، وفي مكتب تونس بشكل خاص، نعمل وسوف نستمر في العمل مع كلاهما من أجل المناصرة وبناء القدرات والدفاع عن حقوق الإنسان، والمساهمة في توسيع نطاق الديمقراطية وحرية التعبير ودعم المدافعين عن حقوق الإنسان بالمنطقة، وتفعيل سيادة القانون، وتعزيز الاندماج كبديل عن سياسات الإقصاء".

اختتم الحفل في التاسعة مساء بكلمة بهي الدين حسن مدير مركز القاهرة، الذي قدم الشكر لكل من ساند المركز في مسيرته الطويلة على المستوى الإقليمي والدولي، كما قدم الشكر لفريق العمل بالمركز. ووجه بهي رسالة امتنان وتحية خاصة للمجتمع المدني التونسي الذي احتضن المكتب الوليد لمركز القاهرة في تونس، وقدم كل الدعم للمركز من أجل انطلاقة جديدة من تونس يبدأ بها عقده الثالث من العمل والتعاون من أجل تعزيز حقوق الإنسان في المنطقة ككل. وأكد حسن على أن هذه اللحظة في تاريخ المنطقة العربية تتطلب –أكثر من أي وقت مضى– المزيد من الاهتمام والاحترام لحقوق الإنسان، إذ ليس على سبيل الصدفة أن الدول التي انهارت في المنطقة (سوريا، ليبيا، العراق) هي الدول التي حكمتها لأكثر من ثلاث عقود نظم ديكتاتورية، واختارتها كبرى المنظمات الإرهابية للاستيطان بها.

ولد "مركز القاهرة"كمنظمة ذات اختصاص جغرافي إقليمي في 1994 في القاهرة، وطور نظريته في التغيير وأولوياته واستراتيجياته انطلاقًا من رؤية خاصة لطبيعة مشكلة حقوق الإنسان في العالم العربي. ثم بدأ يتوسع بهدف تعزيز قدراته في الدفاع عن حقوق الإنسان، فأنشأ مكتبه في "جنيف"من أجل تعزيز أواصر التنسيق بين المنظمات الحقوقية في العالم العربي وبين المفوضية السامية لحقوق الإنسان ومجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، وبنهاية 2014 افتتح مكتبًا إقليميًا له في تونس، ثم عين ممثلًا دائمًا له في "بروكسل"، ويعتزم قريبًا افتتاح مكتب له في دولة أخرى.

http://www.touwensa.net/

Aujourd'hui Le Maroc

*Emissions traitant de la criminalité à la télévision*

# Les recommandations de la HACA

Mohamed Badrane
mbadrane@aujourdhui.ma

340217

Les émissions de reconstitution des crimes figurent dans le top 10 des productions les plus regardées à la télévision au Maroc selon les chiffres de la mesure d'audience. Pourtant, ces émissions suscitent de nombreuses critiques.

Le chef de gouvernement a même saisi la HACA (Haute autorité de la communication audiovisuelle) sur la question demandant son avis. L'autorité de régulation du secteur audiovisuel du pays affirme également avoir reçu des plaintes de la part de citoyens mais également de départements publics, notamment le CNDH (Conseil national des droits de l'Homme), le ministère de la justice et des libertés, le ministère de la communication ainsi que la Délégation générale à l'administration pénitentiaire et à la réinsertion. Dans ce sens, la Haute autorité vient de rendre public un rapport sur l'émission traitant des crimes. Dans ce document, la HACA formule plusieurs recommandations, notamment l'adoption d'une approche globale sur le plan légal afin d'éviter toute violation par ces émissions des dispositions relatives aux procédures pénales, la protection de la vie privée et la dignité humaine.

Le rapport préconise aussi de prévoir toutes les mesures nécessaires pour la protection du public jeune ainsi que la diffusion des émissions concernées à des plages horaires adaptées avec le changement des signalétiques d'âge sur l'écran qui passe de -12 ans à -16 ans surtout pour les émissions de reconstitution des homicides ou des viols. Il s'agit également pour la Haute autorité de spécifier davantage des notions comme la protection de la vie privée et la dignité humaine. Plus loin encore, les responsables recommandent l'ouverture d'un débat sur la nature de ces émissions télévisées et leur place dans le service public. En outre, la HACA a appelé à la mise en service des commissions déontologiques chargées de visionner et évaluer ce genre de productions télévisuelles avant leur diffusion. Il est question, en outre, de mettre en œuvre les dispositions contractuelles contenues dans les cahiers des charges sur l'implication de spécialistes ayant une formation et une expérience adaptées avant le traitement des affaires criminelles. Enfin, les responsables appellent au respect de toutes les dispositions des cahiers des charges relatives à la vie privée en évitant de traiter des procès se trouvant toujours devant les tribunaux.

*Amina Lamrini El Ouahabi*
*Présidente de la HACA*

L'opinion
www.lopinion.ma

Casablanca

## Education aux droits de l'Homme

# Présentation à d'un rapport sur la situation au niveau des établissements scolaires

AG39 18

La Commission régionale des Droits de l'Homme (CRDH) Casablanca-Settat a présenté, vendredi à Casablanca, un rapport sur la situation de l'éducation à la citoyenneté et aux droits de l'Homme au niveau des établissements scolaires de la région.

Présenté par Mme Malika Zaki, membre de la Commission et coordinatrice du groupe de travail lors du Premier Forum régional sur la situation de ces clubs, le rapport fait l'état des lieux de quelque 490 établissements scolaires des cycles secondaires collégial et qualifiant au niveau de 16 délégations relevant des 3 Académies régionales d'éducation et de formation (AREF), à savoir celles du Grand Casablanca, de Chaouia-Ouardigha et de Doukkala Abda. Le document révèle notamment les obstacles qui entravent la mise en place ou la mise en œuvre de ces clubs et se veut une plate-forme pour l'élaboration d'un Plan d'action en la matière en coordination avec tous les acteurs régionaux.

Intervenant à l'ouverture de cette rencontre, la présidente de la CRDH Casablanca-Settat, Mme Soumicha Riyaha, a indiqué que l'élaboration de ce rapport et l'organisation du Forum s'inscrivent dans le cadre des efforts du Conseil National des Droits de l'Homme (CNDH) et de ses Commissions régionales en matière de promotion des droits de l'Homme au sein des établissements scolaires.

Mme Riyaha a, dans ce sens, rappelé le cadre normatif national et international qui encadre l'action CNDH en matière d'éducation à la citoyenneté et aux droits de l'Homme, citant particulièrement la Déclaration et le Programme d'action de Vienne (1993) qui considèrent l'éducation aux Droits de l'Homme, entre autres, comme essentielle à la promotion et à la réalisation de relations stables et harmonieuses entre les communautés et favoriser la compréhension mutuelle, la tolérance religieuse et la paix.

Elle a également passé en revue les principaux axes du Plan d'action national de l'éducation en matière des droits de l'Homme, ainsi que les grandes lignes de la Plateforme citoyenne pour la promotion de la culture des droits de l'Homme, arrêtés dans le cadre des recommandations de l'Instance Equité et Réconciliation (IER).

Pour sa part, la directrice de l'AREF de la région du Grand Casablanca a relevé l'importance des clubs de l'éducation à la citoyenneté et aux droits de l'Homme, compte tenu du fait que l'école constitue un lieu de socialisation par excellence. La stratégie du ministère de tutelle dans le domaine de l'éducation aux droits de l'Homme vise l'institutionnalisation des clubs de citoyenneté et des droits de l'Homme, note-t-elle.

Le directeur de l'AREF Doukkala-Abda, M. Ennaji Chokri, a, quant à lui, rappelé que l'adoption de l'approche droits de l'homme dans le système éducatif national a commencé avec le Programme national de l'éducation en matière des droits de l'Homme qui a été adopté à l'occasion de la Décennie des Nations Unies pour l'éducation dans le domaine des droits de l'homme (1995-2004).

M. Chokri a ajouté que la dynamique que connait le Maroc actuellement dans le domaine des droits de l'Homme nécessite la conjugaison de tous les efforts et le renforcement de la coopération entre tous les partenaires, en vue de relever le défi de l'éducation aux droits de l'Homme.

Le rapport sur la situation de l'éducation à la citoyenneté et aux droits de l'Homme au niveau des établissements scolaires de la région a dévoilé plusieurs dysfonctionnements quant à la mise en place et la mise en œuvre de ces clubs qui constitueront une plateforme pour l'élaboration d'un Plan d'action pour les années à venir.

Parmi ces dysfonctionnements on relève notamment l'absence de ces clubs dans bon nombre d'établissements, la non mise en œuvre de certains clubs, une insuffisance en matière de formation des encadrants, outre des dysfonctionnements liés aux infrastructures.

# MAROC : NOUVELLE TERRE D'IMMIGRATION ?

27/04/15 publié par LNT

Arnaud Chastagner

Le royaume chérifien est, depuis quelques années, un eldorado pour les migrants venus d'Afrique subsaharienne. Lieu de transit pour se rendre en Europe de l'ouest dans un premier temps, le Maroc est devenu une terre d'accueil face à un vieux continent qui peine à se relever depuis la crise de 2008. Qu'ils soient Européens ou jeunes Subsahariens, tous ont compris que l'avenir se tourne désormais vers les grandes villes du Maghreb.

En février dernier, le Conseil national des droits de l'homme (CNDH) a publié les résultats de l'opération de régularisation des étrangers au Maroc pour l'année 2014. En y regardant d'un peu plus près, 27.400 demandes ont été déposées dont 17.916 qui ont reçu un avis favorable. Soit 65% du total des dossiers. Point notable : les demandes pour les femmes et les enfants ont toutes été validées.

Cette opération de régularisation montre également que les Sénégalais (6.600), les Syriens (5.250), les Nigérians (2.380) et les Ivoiriens (2.281) représentent les groupes de migrants les plus régularisés. La croissance démographique, les faibles revenus, l'instabilité politique ou encore les guerres sont les principales raisons de cette immigration.

Si le Maroc apparaît aujourd'hui sous les projecteurs, c'est tout simplement parce qu'il est attractif. Casablanca et Tanger sont des pôles financiers non négligeables du Maghreb. Au regard de l'ouvrage *Le Capitalisme au XXIe siècle* de Thomas Picketty, le revenu moyen de l'Afrique du Nord est de 5.700euros par habitant et par an contre 2.000 euros en Afrique subsaharienne. Une destination très convoitée dont le pays a su tirer profit en développant notamment le secteur de l'immobilier, des télécoms, de l'assurance et des banques. La Royal Air Maroc embauche dorénavant du personnel d'Afrique de l'Ouest afin de mieux correspondre à sa clientèle.

En dehors de ces données officielles, le Ministère de l'Intérieur estime qu'environ 25.000 à 30.000 Subsahariens seraient en attente de transit vers l'Espagne. Des chiffres qui évoluent constamment et difficiles à vérifier puisque certains décident, finalement, de s'installer au Maroc.

Véritable eldorado ou simple lieu de transit, le royaume continuera de voir son immigration toujours plus conséquente au vue de sa stabilité économique.

http://lnt.ma/maroc-nouvelle-terre-dimmigration/

## Driss El Yazami en visite de travail en Bulgarie

15620/11

Le président du Conseil national des droits de l'Homme, Driss El Yazami, a entamé lundi une visite de travail de deux jours à Sofia, à l'invitation de la vice-Présidente de la République de Bulgarie, Margarita Popova. Lors de cette visite, M. El Yazami s'entretiendra avec Mme Popova à propos des droits des migrants et des demandeurs d'asile, notamment après la mise en place par le Maroc d'une nouvelle politique migratoire et l'organisation d'une opération de régularisation des migrants inédite en Afrique et dans le monde arabe.

# L'Association "Ajyalokom" a organisé, dimanche à Larache, une session de formation sur "la gestion publique", au profit des cadres d'éducation et d'associations.

**Nouvelles régionales/ 2**

Selon un communiqué de l'Association, cette opération s'est assignée pour objectif de former des responsables d'administrations et d'associations dans le domaine de la gestion, tout en leur apprendre les principes générales de la gestion publique et les techniques de gestion de ressources humaines, d'archives et de la documentation. ========== - La vile de Ksar El Kébir abritera jeudi une conférence sur "la violence scolaire", à l'initiative de la section provinciale de l'Association nationale des surveillants généraux, censeurs, chefs de travaux et directeurs d'étude de Larache, en coordination avec la délégation provinciale du ministère de l'Education nationale et de la formation professionnelle de Larache et la commission régionale des droits de l'Homme.
Cette rencontre vise à débattre de la question de la violence dans les établissements scolaires et leur environnement social, à travers des approches éducationnelles, psychologiques, sociales et sécuritaires, et à sensibiliser la société et les différents intervenants dans les domaines socio-culturel et éducationnel, afin de faire face à ce phénomène social. DS/SO---BR.

http://www.menara.ma/fr/2015/04/27/1607944-nouvelles-r%C3%A9gionales-2.html